واقع نمو السكان ومستقبله في العراق

أ.د. عباس فاضل السعدي
كلية الآداب – جامعة بغداد

مقدمة :

السكان هم ثروة الأمة ولولاهم ما جادت الأرض بخيراتها وما أنتشر العمران وما قامت حضارة . فالسكان هم اليد التي تعمر والتي تحرث الأرض وتدير المصانع . وهم العقول التي تفكر وتبدع ، وهم القوة التي ترد كيد العدو . فلا عجب إذا أن ينشأ من العلوم ما يجعل السكان شغله الشاغل ، يحسب حركتهم ويحلل تركيبهم ويحصي عددهم ويستخرج من النسب والمعدلات ما يعين السياسي والاقتصادي والاجتماعي – الذي يتعامل بمادة السكان – على فهم وتصور وحل مشكلاتهم . ومن يتولى ذلك العمل فهو على حق لأن عمله يخدم حركة الحياة ، بقدر ما تخدم تطلع حركة الحياة الى ما هو أفضل اقتصاديا وحضاريا .

ومن هنا تأتي أهمية دراسة السكان في قطر مثل العراق الذي ظل مفتقرا الى الدراسات السكانية على الرغم من أهمية وخطورة تلك الدراسات في ميدان الجغرافيا واتساع مجالها وتعدد حقولها وتشعب تخصصاتها . وما نشر عن الدراسات السكانية الخاصة بالقطر العراقي ، ولا سيما في مجال جغرافية السكان كان قديما ومحدودا .

وتقتصر الدراسة التي نحن بصددها على تناول نمو السكان واتجاهاته ومعدلاته وعناصره وخصائص تلك العناصر وتوقعات المستقبل في العراق .

ويعد الجهاز المركزي للاحصاء بهيئة التخطيط الجهة المسؤولة عن اجراء التعدادات والمسوح بالعينة وجمع البيانات وكل ما يتعلق بالمعلومات الاحصائية في العراق . وتقوم مديرية الإحصاء الصحي والحياتي بوزارة الصحة بعملية تسجيل المواليد والوفيات ، في حين يقع على عاتق المحاكم الشرعية مسؤولية

تسجيل إجراءات الزواج والطلاق والتبني وحسب الجنس وكافة التغيرات في الأحوال الشخصية .

كما تسجل بيانات المواليد والوفيات بدوائر الأحوال المدنية التابعة لوزارة الداخلية لغرض اصدار هوية الأحوال المدنية وشهادة الجنسية العراقية ، فضلاً عن المعاملات الخاصة بالورثة عند وفاة الشخص ، وتجرى في المحاكم الشرعية وضريبة التركات ورعاية القاصرين .

ويتناول هذا البحث دراسة الفقرات الآتية :

١ . اتجاهات النمو ومعدلاته .

٢ . عناصر النمو وخصائصها :

أ - الإنجاب

ب - الوفاة

ج - الهجرة الدولية .

٣ . مستقبل النمو السكاني .

١ . اتجاهات النمو ومعدلاته :

بغض النظر عن طبيعة البيانات الديموغرافية في العراق من حيث قصورها وعدم دقتها أحياناً فإن كافة المؤشرات تشير الى استمرار نمو السكان بمعدلات مرتفعة وبمستوى يقرب من الثبات لاسيما خلال أربعة عقود سابقة .

وتبعاً لستة تعدادات للسكان جرت في العراق خلال السنوات من ١٩٤٧ الى ١٩٩٧ يوضحها الجدول (١) ، فإن عدد السكان كان في تزايد مستمر ، من ٤ر٨ مليون نسمة في أول تعداد الى نحو ٢٢ مليون نسمة في آخر تعداد وبمعدلات نمو مرتفعة بلغت ١ر٣% سنوياً خلال المرحلة ١٩٤٧-١٩٨٧ وإلى أكثر من ذلك في أواسط هذه المرحلة حيث أرتفع المعدل الى ٤ر٣% بين عامي ١٩٦٥-١٩٧٧ . وهذا الأرتفاع ناجم عن مستوى مرتفع للخصوبة أتصفت بها تلك المدة بسبب الزواج المبكر مع قلة (أو غياب) استعمال وسائل تنظيم الأسرة .

فأستمر مستوى الخصوبة مرتفعاً منذ خمسينيات القرن العشرين وحتى أواسط الستينيات وأنخفض قليلاً في عام ١٩٧٧ أو بأقل منه في عام ١٩٨٠ .

وقد حصل تغير في سياسة الدولة السكانية عام ١٩٧٨ لرفع مستويات الخصوبة ، بعد أن كانت الدولة ترى في مرحلة الستينيات بضرورة تحديدها وفق خططها التنموية . ففي العام المذكور أرتأت بأن زيادة عدد السكان لا يكّون مشكلة من حيث علاقته بالموارد الطبيعية وبقابلية الأرض الانتاجية . وأكثر من ذلك فإن الدولة لا تتوقع حدوث مشاكل مستقبلية مع كثافة السكان . ومن هنا جاءت ملاحظتها بأن معدل الزيادة الطبيعية خلال العقدين الماضيين كان في حالة من الثبات بحيث لم يساهم في زيادة حجم السكان من أجل تحقيق أهداف التنمية القومية إذ أن الزيادة السكانية ، من وجهة نظرها ، تغذي مباشرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقطر . لأنه يعاني من نقص في السكان ، ومن احتياج لمزيد من الساكنين ، ومن القوى العاملة لتطوير الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى .

وفيما يزداد السكان بمعدل مرتفع يتجاوز ٣% سنوياً ، فإن سياسة الدولة تقضي رفع معدل نمو الدخل الفردي بما لا يقل عن ٧% سنوياً لغرض تأمين استمرار مستوى معيشي جيد للسكان[١] . ومن أجل تحقيق سياسة الدولة السكانية التي أعلنتها في سنة ١٩٧٨ والقاضية برفع معدلات نمو السكان فقد تبنت سياسة تخفيض معدل الوفيات وزيادة مستوى الخصوبة ، وتشجيع دخول المهاجرين من الخارج ، والحد من تيار الهجرة المغادرة .

أما معدل الوفيات الذي كان مرتفعاً خلال الحرب العالمية الثانية وما قبلها، فقد بدأ ينخفض بعد أنتهاء الحرب المذكورة تدريجياً في أعقاب استعمال المضادات الحيوية والمبيدات الحشرية وتحسن الأغذية والأحوال الصحية والبيئية بحيث بلغ ٢٥ في الألف في أوائل الخمسينيات في العراق وكثير من أقطار الوطن العربي[٢].

وبسبب تلك السياسة اتسعت الفجوة بين المواليد والوفيات تمخض عنها زيادة سكانية سريعة كما أظهرتها معدلات النمو المشار اليها .

أما المرحلة ١٩٨٧-١٩٩٧ فقد أنخفض خلالها معدل النمو قليلا قياسا بالمدة السابقة فبلغ نحو ٣% وهو يعكس تناقص السكان بسبب الوفيات أو الهجرة الى الخارج خلال الحرب العراقية الإيرانية والعدوان الثلاثيني وما رافقها من حصار اقتصادي .

ويوضح الجدول (١) ان معدل نمو السكان الذكور ينحدر بشكل ظاهر عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٧ . وهذا الانخفاض (في تعداد ١٩٨٧) يعكس التأثير السلبي للحرب العراقية الإيرانية على الذكور ممن ساهموا في القتال ومات عدد كبير منهم . أما انخفاض المعدل في عام ١٩٩٧ فهو ناجم عن هجرة أعداد كبيرة من الذكور الى خارج العراق طلبا للقمة العيش تاركين عوائلهم داخل القطر فأدى الى انخفاض أعداد الذكور وانحدار معدل نموهم قياسا بمعدل نمو الإناث .

جدول (١)

معدلات نمو السكان في العراق بحسب النوع بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٩٧

التعداد	أجمالي عدد السكان	معدل النمو السنوي %		
		ذكور	إناث	مجموع
١٩٤٧	٤ر٨٢٦ر٠٠٠	--	--	--
١٩٥٧	٦ر٢٩٩ر٠٠٠	٣ر٤	٢ر١	٢ر٧
١٩٦٥	٨ر٠٤٧ر٤١٥	٣ر٣	٢ر٩	٣ر١
١٩٧٧	١٢ر٠٠٠ر٤٩٧	٣ر٥	٣ر٣	٣ر٤
١٩٨٧	١٦ر٣٣٥ر١٩٩	٣ر١	٣ر٢	٣ر١
١٩٩٧	٢٢ر٠٠٠ر٠٠٠	٢ر٧	٣ر٤	٣ر٠

المصدر : حسبت معدلات النمو اعتمادا على تعدادات السكان للسنوات من ١٩٤٧ الى ١٩٨٧ ، جداول متعددة والنتائج الأولية لتعداد ١٩٩٧ .

أما نمو السكان بحسب البيئة فإن المعدلات تشير الى ارتفاع مستوياتها في المناطق الحضرية الى ٣ر٥% بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٨٧ مقابل ٩ر٠% لسكان الريف ، وهو يعكس الهجرة المستمرة من الريف الى الحضر . وأنخفض المعدل المشار اليه خلال المدة ١٩٨٧-١٩٩٣ الى ٢ر٣% مقابل ارتفاع نظيره في المناطق الريفية الى ٤ر٢% سنوياً . وأنخفض المعدل خلال المدة ١٩٨٧-١٩٩٧ الى ٧ر٢% مقابل ارتفاع معدل نمو المناطق الريفية الى ٧ر٣% .

وقد يكون للعامل الأداري دوراً في هذا التغير للمعدلات المذكورة من حيث تغيير رتبة مراكز الاستيطان الحضرية الى ريفية . فضلاً عن تناقص الهجرة الريفية الى الحضر ، بل قد حصل العكس حيث بدأ أبناء المدن يستثمرون الأراضي الزراعية في المناطق الريفية لأن الزراعة أصبحت مجدية اقتصادياً وتعطي مردوداً مادياً جيداً لمن يستغل الأرض . وقد يكون لهجرة أبناء الحضر الى خارج العراق دوراً آخر في التغير المشار إليه .

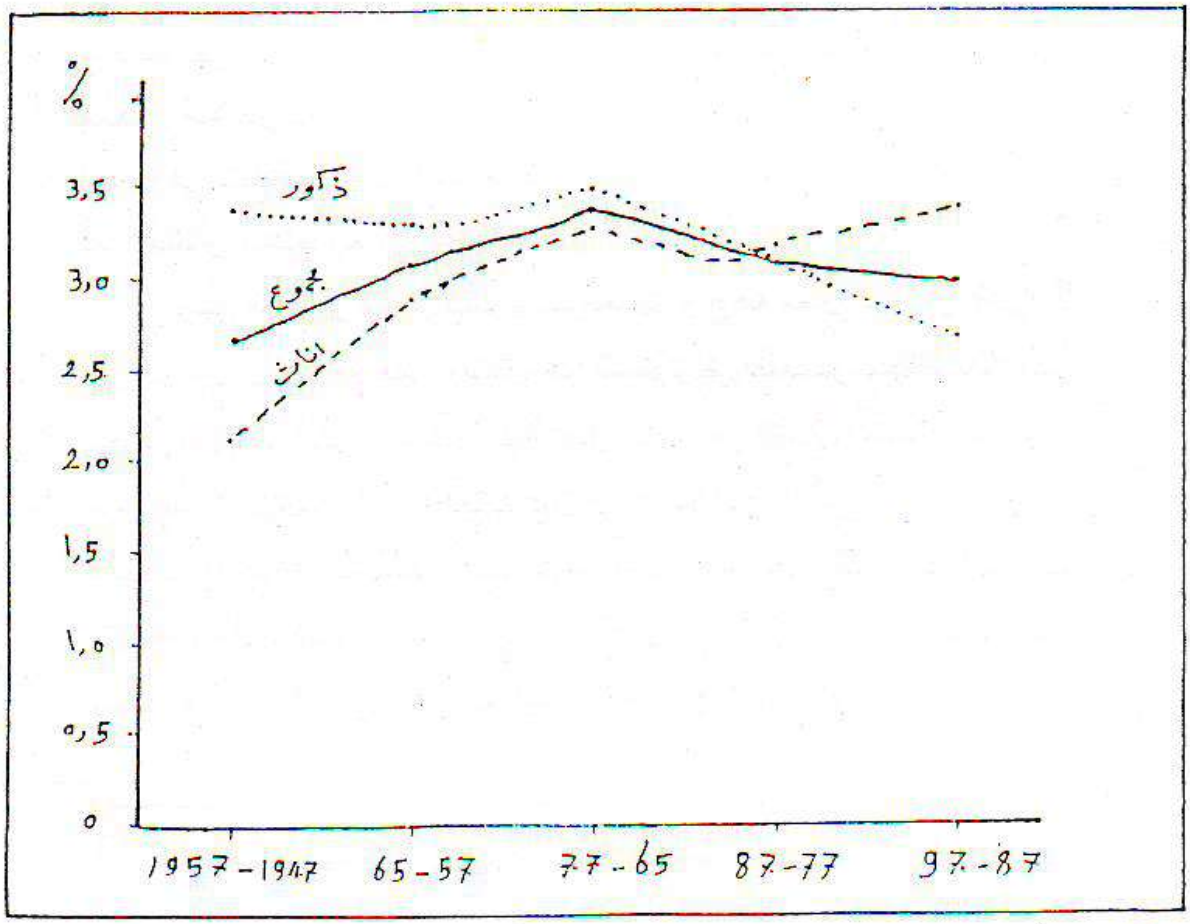

شكل (1) معدل نمو السكان في العراق خلال المدة 1947 ــ 1997 بحسب النوع (%)

أما التباين المكاني لمعدلات نمو السكان فيتضح من خلال تصنيف تلك المعدلات الى ثلاثة مستويات توزيعية وهي : المستوى المتدني الذي يقل فيه المعدل عن ٨ر٢% سنويا ، ويتمثل بأربع محافظات هي : التأميم ، بغداد ، كربلاء ، ذي قار التي تمتد في مناطق متباعدة في شمال القطر ووسطه وجنوبه . ويعود سبب إنخفاض المعدل في هذا المستوى الى وجود هجرة مغادرة من هذه المحافظات الى خارجها . لذلك كانت الهجرة فيها بالسالب وسجلت معدلات تراوحت بين (- ٣ر٥% و - ١٠%) خلال المدة ما بين آخر تعدادين(*) . لهذا تناقصت نسبة سكان كل منها من إجمالي سكان العراق في تعداد ١٩٩٧ عما كانت عليه في تعداد عام ١٩٨٧ .

والملاحظ على سكان محافظة بغداد أنها وخلال التعدادات السابقة كانت محافظة جاذبة للسكان بأستثناء التعداد الأخير حيث أصبحت سالبة (طاردة) بعد تعديل حدودها الإدارية لعام ١٩٨٧ بما يتفق وعام ١٩٩٧ . مما يعني تناقص التفاوت في عدد سكانها بين التعدادين . كما أنخفضت الهجرة إليها كثيرا واصبحت الهجرة المغادرة هي السمة البارزة فيها في ظل ظروف العراق الحالية . كذلك ساهمت إجراءات الدولة للحد من الهجرة الوافدة اليها ، حيث منع كل من كان مسقط رأسه خارجها عام ١٩٧٧ من التملك أو التوظف فيها . وهناك ظروف خاصة في محافظة التأميم دفعت أبنائها الى مغادرتها والسكن في مناطق أخرى ، لهذا أنخفض معدلها وجاءت ضمن المستوى المتدني .

ويلي المستوى السابق مستوى متوسط يتراوح فيه معدل النمو من (٨ر٢% الى أقل من ١ر٣% سنويا) . ويتمثل هذا المستوى في خمس محافظات هي محافظات الحكم الذاتي والممتدة بهيئة نطاق متصل في الشمال والشمال الشرقي من القطر . بالإضافة الى محافظتي بابل في الوسط وميسان في الجنوب الشرقي ، وهي محافظات طاردة للسكان أيضا حيث أن معدلات الهجرة فيها سالبة ولكنها أقل من معدلات المستوى السابق (-٢ر٢% الى -٧ر٢%) . لهذا تناقصت نسبة سكانها قليلا من أجمالي سكان العراق بين التعدادين المشار اليهما .

(*) حسب معدل الهجرة بطريقة معدل النمو القومي .

والملاحظ على محافظة بابل إنها جاءت ضمن المستوى المتوسط بعد تعديل حدودها الإدارية عام ١٩٨٧ بما يتفق وعام ١٩٩٧ . أي بعد أبعاد قضاء المحمودية منها في التعداد السابق الذي كان يشكل نحو خمس سكان المحافظة . لهذا تدنت بابل الى المرتبة الخامسة في تعداد ١٩٩٧ ، من حيث حجم سكانها ، بعد أن كانت تشغل المرتبة الثالثة في تعداد عام ١٩٨٧ . ولو لم يجر التعديل الإداري لحُسبت المحافظة ضمن مستوى النمو المتدني .

أما المستوى الثالث فهو المستوى المرتفع الذي يبلغ فيه معدل النمو ١ر٣% فأكثر سنوياً ويتمثل في تسع محافظات تمتد على شكل نطاق متصل في جميع مناطق القطر ولاسيما في جهاته الغربية . والملاحظ وجود أثنتين من كبريات المدن العراقية وهما الموصل والبصرة . في هذا المستوى واللتان استقطبتا اعداد كبيرة من السكان وسجلت فيها الهجرة معدلات مرتفعة لاسيما محافظة البصرة التي أستعادت معظم سكانها الذين سبق وأن نزحوا عنها في تعداد عام ١٩٨٧ عندما كانت الحرب مستعرة بين العراق وإيران . في حين سجلت محافظة المثنى أصغر معدل للهجرة الموجبة (+٣ر١%) . وقد أرتفعت نسبة سكان محافظات هذا المستوى من أجمالي سكان القطر بين آخر تعدادين لأنها مناطق جاذبة قياساً بالمستويين السابقين .

وبالرغم من انخفاض معدل النمو في المرحلة الثانية إلا أنه يعد مرتفعا بالمقاييس العالمية . فقد سجلت المدة ١٩٦٠-١٩٩٣ معدلاً للنمو يزيد على متوسط الوطن العربي (٨ر٢%) والدول النامية (٢ر٢%) . وإذا أستثنينا دول مجلس التعاون الخليجي وكل من ليبيا وجيبوتي والأردن وسوريا فإن معدل العراق يفوق ما يناظره في بقية الأقطار العربية . وارتفاع المعدل يعكس تحسن الأحوال الاقتصادية والصحية في القطر العراقي ولاسيما خلال المدة التي سبقت عام ١٩٩١ . ونجم عن تحسن الأحوال المشار إليها ارتفاع في معدل الزيادة الطبيعية ومعدل الهجرة الوافدة الى القطر آنذاك والذي تناقص كثيراً في سنوات ما بعد الحصار .

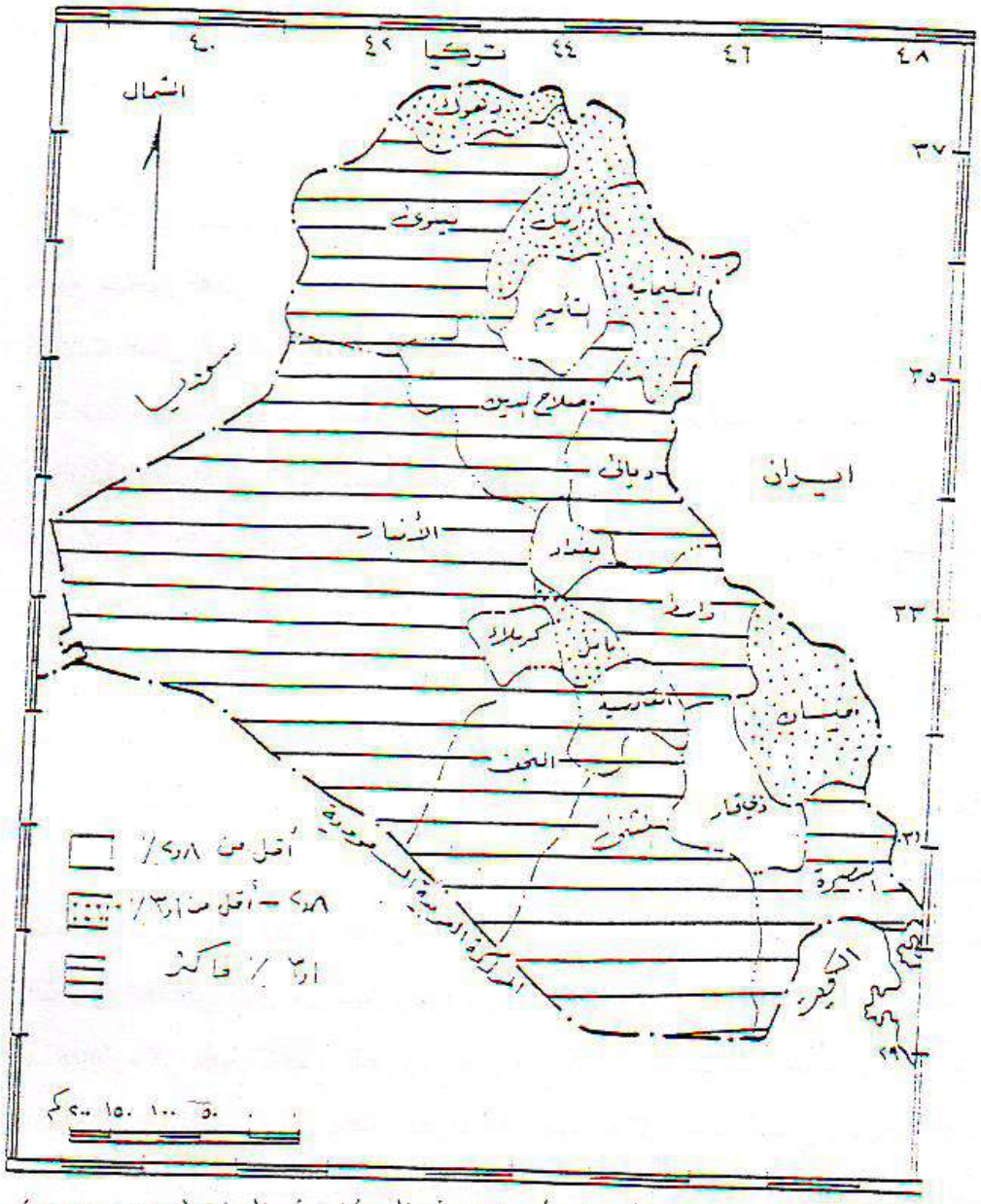

شكل (2) التوزيع الجغرافي لمعدلات نمو السكان في العراق (١٩٨٧-١٩٩٧)

وبقي معدل نمو السكان مرتفعاً في النصف الأول من عقد التسعينيات بسبب استمرار مستوى الخصوبة على أرتفاعه مقابل انخفاض في معدل الوفيات بل إن هذا الإنخفاض وصل الى مستويات متدنية جداً في بلدان المشرق العربي الأخرى . مما أعطى فارقاً كبيراً بين الخصوبة والوفيات بلغ في بعض الأحيان ٥ر٤% ، كما في الكويت والأردن وسوريا[٣] .

غير أن الظروف الصعبة التي يمر بها العراق حالياً حتمت حدوث انخفاض تدريجي للخصوبة في النصف الثاني من عقد التسعينيات وحتى عام ٢٠٠٠ حيث أن الشواهد تشير الى انخفاض معدل النمو خلال المدة ١٩٩٣-٢٠٠٠ الى نحو ٩ر٢% سنوياً . وهذا الانخفاض يشمل أيضاً أغلبية الأقطار العربية والبلدان النامية والصناعية[٤] . وهو يعكس الأتجاه نحو تنظيم الأسرة وتصغير حجمها . تمشياً مع الظروف الحالية للقطر . ويتضح هذا الاتجاه من خلال التسهيلات المقدمة للنساء الراغبات في استخدام وسائل تنظيم الأسرة من العيادات الخاصة للطبيبات الاختصاصيات بالأمراض النسائية والتوليد ، وكذلك مراكز رعاية الأمومة والطفولة ومراكز تنظيم الأسرة المنتشرة في إنحاء العراق وبأسعار مدعمة .

وأخيراً لابد من تحقيق معدلات نمو سكانية مناسبة من خلال توفير متطلبات تطوير وتحسين خدمات تنظيم الأسرة وحمايتها ورعاية الأمومة والطفولة ووضع السياسات التي تسهم في توفير المناخ الملائم للزوجين لتقبل الأهداف والتفاعل معها وتوفير البيئة المناسبة لتحقيق معدلات إنجاب تتلاءم مع معدلات النمو السكاني المرغوبة .

٢ . عناصر النمو وخصائصها :

أ) الإنجاب :

يعد الانجاب من بين أبرز القضايا السكانية التي أخذت الدول تعيرها أهمية بالغة منذ منتصف القرن العشرين ، وأصبح في نظر الحكومات ظاهرة ترتبط أرتباطاً وثيقاً بمشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فهو يمثل أحد العناصر الأساسية في الدراسات الديموغرافية لأنه يرتبط ارتباطاً مباشراً بزيادة اعداد

السكان . وهو غالباً ما يفوق عناصر النمو السكاني الأخرى من وفيات أو هجرة ، وبالتالي فهو المحدد الرئيس لنمو السكان . وعلى هذا الأساس تظهر فاعلية الإنجاب في زيادة حجم المجتمع إذا ما سادت ظروف صحية واعتيادية تقل فيها الأوبئة ويسود فيها السلم . كما يساعد على تحقيق التوازن السكاني وإعادة تحقيقه، إذ يمثل الوسيلة الأكثر فاعلية وأهمية في تحقيق الأمن السكاني في بعديه الداخلي والخارجي ، أي داخل القطر وخارجه مع الدول المجاورة أو غيرها .

ونظراً لتلك الأهمية ، فقد أخذ الإنجاب يحظى في العراق بأهتمام رسمي فوضعت تشريعات ، بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ والسنوات اللاحقة لها ولغاية عام ١٩٩٠ ، تحفز الأفراد على زيادة معدلاته . ومن خلال تلك التشريعات والإجراءات يظهر أن الدولة كانت تشجع على الزواج وعلى الإنجاب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وتحفز الأفراد على زيادة معدلاته . ولا عجب في ذلك فالعراق لا يزال قليل السكان بالنسبة لرقعته الجغرافية ووفرة موارده وتعددها ولا تزال أرض العراق وثرواته الطبيعية تستوعب أعداد مضاعفة لعدد السكان الحاليين . وزيادة عدد السكان مع التقدم الحضاري والاقتصادي يعطي قوة ومكانة أكبر للقطر في المجتمع الدولي ، ويوفر أيدي عاملة تقوم بأستغلال وتطوير ثرواته الطبيعية . وتنسجم سياسة زيادة السكان مع طموح القطر العراقي وتطلعاته القومية.

وتبعاً لسياسة الدولة وما أتخذته من إجراءات خلال المرحلة المشار إليها واستناداً الى ما تشير المؤشرات الديموغرافية المتوفرة ، فإن معدل المواليد الخام يعد مرتفعاً إذا ما قورن ببقية دول العالم وبخاصةً المتقدمة منها . ففي مدة الخمسينيات قدر المعدل بنحو ٤ر٤٩ في الألف ، أنخفض الى ١ر٤٦ في الألف في تعداد عام ١٩٧٧ ، وهو في الحضر ٤٤ في الألف وفي الريف ٤٩ في الألف.

وفي عام ١٩٨٠ بلغ المعدل ٧ر٤٣ في الألف ، وتتباين معدلاته بين مناطق العراق الثلاث . ففي الوقت الذي سجلت فيه المنطقة الشمالية معدلاً وصل الى ٥ر٥٠ في الألف ، يلاحظ ان المنطقة الجنوبية قد أنخفض معدلها الى ٤٣ في الألف وبرقم قريب منه للمنطقة الوسطى(٥) .

أما بيانات عام ١٩٨٧ فأشارت الى إنخفاض واضح سجله التعداد فبلغ المعدل ٤ر٣٠ في الألف ، وهو ينخفض في المناطق الحضرية الى ١ر٢٩ في الألف ويرتفع في المناطق الريفية الى ٦ر٣٣ في الألف[٦] . وقد يكون للحرب العراقية الإيرانية دور واضح في إنخفاض مستوى الخصوبة ، حيث يبتعد الذكور عن منازلهم لأغلب الوقت بسبب وجودهم في ميادين القتال .

وبعد أنتهاء الحرب المذكورة وعودة الظروف الى طبيعتها أرتفع المعدل إلى ٢ر٣٤ في الألف في عام ١٩٩٣ . وبعد أن أصبح تأثير الحصار الاقتصادي واضحا والذي تمخضت عنه هجرة أعداد كبيرة من الذكور الى خارج العراق انخفضت مستويات الخصوبة مرة أخرى فقدرت (الاسكوا) معدل المواليد سنة ١٩٩٦ بنحو ٣ر٣١ في الألف[٧] .

ويظهر الانخفاض المذكور أيضا من خلال ملاحظة معدلات الخصوبة العمرية للسنة ذاتها كما هو واضح في الجدول الآتي :

جدول (٣)

معدلات الخصوبة العمرية (مولود لكل ألف أمرأة) في العراق

عام ١٩٩٦ (المواطنون)

١٥-١٩	٢٠-٢٤	٢٥-٢٩	٣٠-٣٤	٣٥-٣٩	٤٠-٤٤	٤٥-٤٩
٢ر١٩	٤ر٣١	٧ر٩٦*	٢ر٨٤	٢٤٢	٤ر٩٠	٤٥

(*) يشك في دقة المعدل لفئة العمر ٢٥-٢٩ سنة

ESCWA, Demographic & Related Socio-Economic Data, sheets , No. 9, P. 28 , Table (3) , 1997 .

تشير بيانات الجدول (٢) الى أنخفاض معدلات الخصوبة العمرية في الأعمار الصغيرة والكبيرة وارتفاعها في الأعمار الوسطى . ومن خلال تلك

البيانات بلغ معدل الخصوبة الكلية نحو ٥ر٠٤ مولود لكل أمـــرأة ، بينمـــا قـــدر المعدل عام ١٩٨٠ بنحو ٣ر٧ مولوج لكل أمرأة ، أي بنسبة تغير قدرها -٣١%.

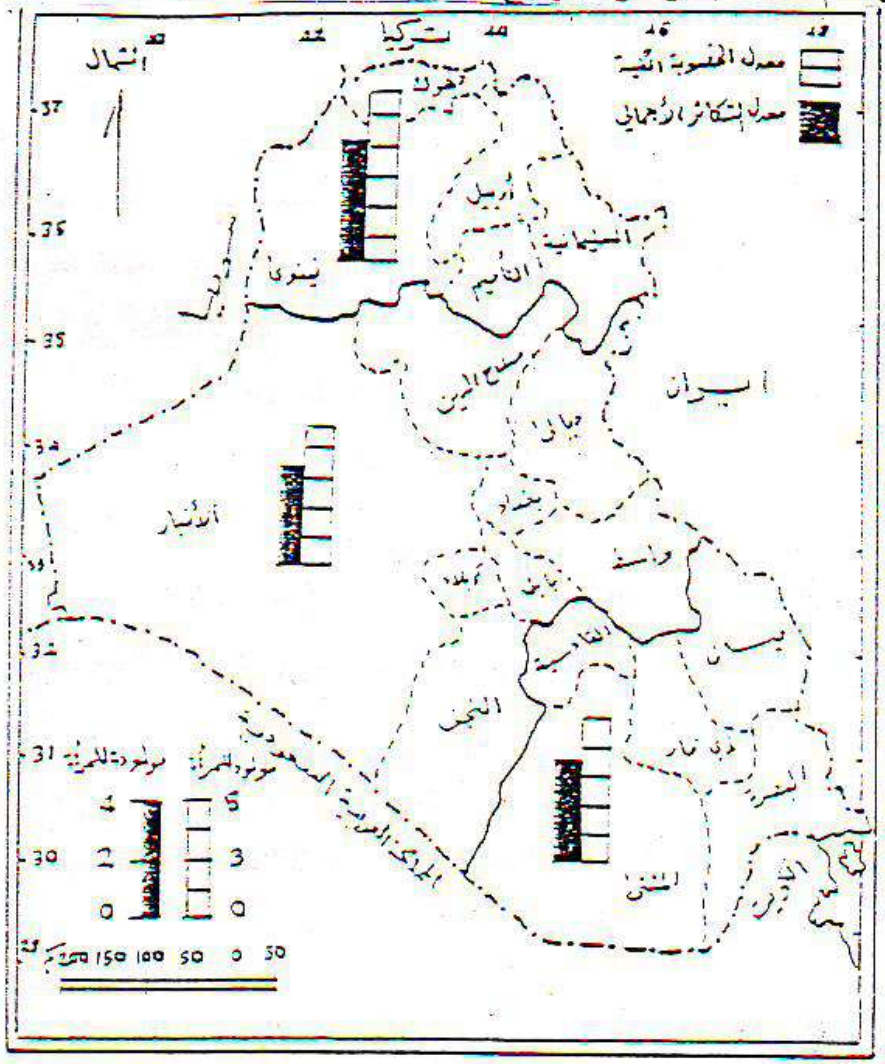

شكل (3) التوزيع الإقليمي لمعدلي الخصوبة الكلية والتكاثر الإجمالي في العراق

وعلى الرغم من إنخفاض معدلات الخصوبة في أواخر القرن العشـــرين ، وهي نتيجة من نتائج الحصار الاقتصادي ، إلا أن تلك المعدلات ما تـــزال تعـــد مرتفعة بالمقاييس العالمية . وأن لأرتفاعها آثار ضارة على الأمهات والأطفـــال ، وبالإضافة الى آثارها السلبية على نطاق وحدة الأسرة ، لأنها تؤدي الى صعوبـــة تأمين مستوى جيد لأفراد الأسرة ، وأضعاف الرعاية الصحية الجيدة للأطفـــال ، وتحد من امكانية فتح مجالات التفاعل الاجتماعي – الاقتصـــادي للمـــرأة خـــارج محور الأسرة .

ب) الوفـــاة :

الوفيات من الظواهر الديموغرافية والجغرافية المهمة والمؤثرة في السكان، إذ يزداد السكان زيادة طبيعية بالمواليد وينقصـــون نقصـــا طبيعيـــا بالوفيـــات . ولايقتصر تأثير الوفيات في ضبط حجم السكان النهائي فقط بل يتعدى ذلـــك الـــى توزيعهم وتركيبهم من حيث فئات العمر والنوع . ففي بعض أنماط السكان تـــزداد وفيات الأطفال ، وفي بعضها الآخر تزداد وفيات كبار السن . وقد يكون الذكـــور أكثر تعرضا للموت من الإناث ، وبعض الشعوب تهمل أطفالها من الإناث وتزداد الوفيات بينهن .

مما تقدم يظهر أن الوفيات تعد عنصرا مهما من عناصر تغير الســـكان ، حيث تفوق في أثرها عامل الهجرة وإن كانت الخصوبة تسبقها في ذلـــك . وهـــي أكثر ثباتا في الخصوبة ويمكن التحكم في مستواها .

وفي العراق يتجه منحنى الوفاة نحو الإنخفاض التدريجي ، فقـــد أنخفـــض معدل الوفيات الخام من ١٧٫٨ في الألف في سنة ١٩٦٥ الى ١٠٫١ في الألـــف سنة ١٩٧٥[٨] . وفي عام ١٩٨٦ أنخفض المعدل الى ٨٫٦ في الألف[٩] . وهـــو أقل من مستوى الوطن العربي ، وكانت نسبة انخفاض ذلك المعدل تزيـــد علـــى ٦٠% عن مدة الخمسينيات (١٩٥٠-١٩٥٥) . كما أزداد توقع الحياة عند الميـــلاد من ٤٤ الى ٦٢ سنة خلال المدة ذاتها ، أي بما يزيد عن ١٨ سنة . وهو أكثر من مستوى تزايد مجموعة الدول النامية وإجمالي الوطن العربي ، مما يشير الى التقدم الاقتصادي وتوفير الخدمات الصحية للمواطنين إذ بلغ عدد السكان لكل طبيب نحو ألفي نسمة مقابل ٤٧٧١ نسمة لإجمالي الوطن العربي عام ١٩٨٥[١٠] .

فالعراق وبعض الأقطار في المنطقة (مثل البحرين والسعودية واليمن) قـــد سجلت خلال تلك المدة أسرع معدل للنمو الاقتصادي في غربـــي آســـيا ، إلا أن الانخفاض في مستوى الوفيات في هذه البلدان كان متفاوتا بدرجة كبيرة . ويرتبـــط هذا التباين بدون شك ، بالتغيرات الاقتصادية المتباينة في تلك الاقطار .

أما معدل وفيات الأطفال دون سن خمس سنوات فأنخفض هو الآخر مـــن ١٥٥ في الألف عام ١٩٦٠[١١] إلى ٦٣ في الألف عام ١٩٨٨[١٢] ، ثم إلـــى ٥٢

في الألف عام ١٩٩٠[١٣] . كما أنخفض معدل وفيات الرضع بحسب تقدير (الأسكوا) من ٨ر٨٥ في الألف سنة ١٩٧٥ الى ٣ر٦٣ في الألف سنة ١٩٨٦[١٤]، ثم الى ٥٦ في الألف عام ١٩٩٠ .

ومع أنخفاض تلك المعدلات إلا أنها ما زالت تعد مرتفعة قياسا بمستويات الدول المتقدمة . وعليه فأن الحاجة الى الخدمات الصحية ، لاسيما للمناطق الريفية في العراق تعد من الأمور الأساسية . وقد أكدت الحاجة اليها الخطة الخمسية للسنوات ١٩٦٥-١٩٦٩ و ١٩٧٠-١٩٧٤[١٥] .

وواصلت خطط التنمية القومية اللاحقة مسيرتها من أجل رفع مستويات السكان الصحية والاجتماعية والاقتصادية ، وكانت للطفولة فيها نصيب واضح وبهذا بلغ العراق في ميدان رعاية الطفولة مستويات تقترب من مستويات الدول المتقدمة وفق المقاييس الدولية . وكان عام ١٩٨٩ تتويجا لإنجازات كثيرة تحققت وبلغت نسبة المتحقق في بعضها ١٠٠% خصوصا ما يتعلق منها باللقاحات ورعاية الحوامل وأنشطة دور الرعاية[١٦] .

وبعد العدوان الثلاثيني ، أي بعد الثاني من آب (أغسطس) من عام ١٩٩٠ حينما فرض الحصار الاقتصادي على العراق وشنت الحرب عليه تغيرت الأمور وأنحدرت المستويات الاقتصادية والصحية ، فأرتفع معدل وفيات الرضع في عام ١٩٩٢ إلى نحو ٩٢ في الألف ، ومعدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات إلى ٥ر١٢٨ في الألف بحسب دراسة فريق هارفارد[١٧] وكان لنقص اللقاحات دورا في ذلك .

وأشارت بيانات منظمة (الأسكوا) الى استمرار معدل وفيات الرضع بالمستوى الذي قدره فريق هارفارد الى عام ١٩٩٦ تقريبا لاسيما الذكور الذين بلغ معدلهم ١ر٩٤ في الألف[١٨] .

أما معدل الوفيات الخام فقد أرتفع ، كما أشارت بيانات (الأسكوا) في عام ١٩٩٦ ، الى ١ر١٠ في الألف وعلى الأخص الإناث منهم ، كما أنخفض أمد الحياة الى ٨ر٥٨ سنة منهم ٤ر٦٠ سنة للإناث و ٣ر٥٧ سنة للذكور[١٩] .

ج) الهجـرة الدوليـة :

خلافا لما هو قائم في معظم بلدان غربي آسيا ، فالهجرة الدولية تركت آثارا قليلة ومحدودة على الوضع الديموغرافي في العراق . ومع ذلك فإن نسبة المهاجرين الى الخارج قد أزدادت في فترتي الستينيات والسبعينيات بشكل مفاجئ. ففي سنة ١٩٦٥ مثلا بلغت نسبة العراقيين المقيمين في الخارج ٦ر٠% في حين زادت هذه النسبة الى ٢ر١% سنة ١٩٧٧ . ومع أن عدد المهاجرين العراقيين لم يكن كبيرا ، إلا أن نسبة مرتفعة منهم كانت ممن حصلوا على درجة عالية من التعليم والتدريب[٢٠] .

والهجرة الخارجية المغادرة ليست ذات مغزى نظرا لصغرها ، وقد تركز أهتمام الدولة بالحد من تيارها وتحجيم حركتها ، مقابل تشجيع عودة "هجرة العقول"[٢١] .

وتشير بيانات عام ١٩٥٧ الى أن عدد العمال العراقيين الموجودين في الكويت بلغ نحو ٣١٥٠٠ عامل من مجموع ٤٢٤٦٤ عاملا أو ٢ر٧٤% من مجموع العراقيين المسجلين في الخارج . وفي عام ١٩٧٥ بلغ مجموع العمال العراقيين الذين يعيشون في بعض أقطار الخليج العربي نحو ٢٠٦٢٥ عاملا ، وهم يشكلون ٦ر١% من مجموع العمال العرب خارج أقطارهم يتوزعون بين ١٧٩٩٩ عاملا في الكويت و ٢٠٠٠ في السعودية و ١٢٦ في البحرين[٢٢] .

وبالرغم من ضآلة حجم تلك الهجرة فإن الحكومة تعدها مشكلة لأن عددا كبيرا من المهاجرين من ذوي الاختضاص ومن العمال المهرة . وبسبب قلة الأيدي العاملة المتعلمة والمدربة تدريبا حسنا ، فإن الحكومة تحاول أفساح مجالات العمل المحلية وتأمين الحوافز المشجعة على عودة المهاجرين العراقيين من ذوي الكفاءات العالية المقيمين في الخارج . وتبدأ هذه التسهيلات المالية عند مغادرة هؤلاء للبلاد التي يقيمون فيها في سبيل العودة[٢٣] . وما صدور قانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٧٤ (قانون عودة ذوي الكفاءات) إلا تجسيدا لهذا الاتجاه . حيث قدمت بموجب هذا القانون تسهيلات وحوافز مادية للعائدين . ومن بينها تقديم قطعة أرض بسعر مخفض مع قرض لأغراض البناء ، واستيراد أثاث منزلية وسيارة

معفاة من ضريبة الكمرك . وقد أستهدف القانون المشار اليه عودة أصحاب المؤهلات والشهادات العلمية العراقية من الخارج ومساهمتهم في تنفيذ خطط التنمية القومية وبناء البلد وزيادة قوة العمل .

أما عدد الوافدين المقيمين في العراق فهو ضئيل نسبيا ، ففي سنة ١٩٦٥ بلغ عدد المهاجرين الداخلين الى القطر نحو ٧٨٢٢١ شخصا وأكثر من نصفهم من الذكور . وأغلب فئات المهاجرين كانت من الإيرانيين (١ر٥١%) والفلسطينيين (٨ر١٥%) والأردنيين (٤%) والسعوديين (٥ر٣%) . ولقد زاد عدد الوافدين إلى العراق بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة إلا أن هذه الزيادة ما تزال تشكل نسبة ضئيلة جدا من مجموع السكان[٢٤] . وتقضي سياسة الدولة في العراق بتشجيع دخول المهاجرين (العرب) من الخارج لاسيما أصحاب المهارات لغرض المساهمة في تنفيذ مشاريع التنمية . ولغرض تشجيع هذه الحركة ، رفعت الدولة مستوى أجور العمل ، ووفرت الخدمات الصحية ، وقدمت تسهيلات في السكن ، ودفع الأجور عند المرض ، فضلا عن منحهم الإجازات السنوية .

ويتمتع الوافدون العرب بتسهيلات أكثر من الأجانب لاسيما فيما يتعلق بتأشيرة الدخول . ومع هذه التسهيلات فقد أشترط بأن لا يزيد عدد العمال الأجانب عن ١٠% من أجمالي عدد العمال في أي مشروع تنموي[٢٥] .

ومما يجدر ذكره أن العراق قد شهد وفود أعداد كبيرة من العمال العرب وأغلبهم من القطر المصري أثناء فترة الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) ولغاية عام ١٩٩٠ حيث حلوا محل العمالة العراقية التي كانت تتواجد في جبهات القتال . وبعد العدوان الثلاثيني تغيرت الظروف وفرض الحصار الاقتصادي على العراق مما أضطر هؤلاء الوافدين الى مغادرة القطر ، إذ أصبحت فرص العمل محدودة وانعكست الحالة فغادرت أعداد كبيرة من العراقيين بلدهم الى الخارج ولاسيما من أصحاب الشهادات العليا ومن ذوي التخصص الفني . ولكن لا تتوفر إحصاءات عن أعدادهم ، ومن بين أكثر الأقطار التي يتواجدون فيها ، ليبيا واليمن والأردن ، فضلا عن أعداد كبيرة أخرى تتواجد في دول العالم المختلفة .

وأشارت بيانات منظمة (الأسكوا) الى أن الهجرة الصافية السنوية خلال المدة ١٩٨٧-١٩٩٧ حسب فئات العمر والجنس كانت سالبة لجميع الفئات العمرية، أي أن عدد المغادرين كان أكثر من الداخلين ، كما أن معدلاتها عند الذكور كانت أكثر مما هي عند الأناث[٢٦] .

أما الهجرة الداخلية فقد كانت مساعي الدولة تهدف الى الحد من حركتها ولاسيما تلك التي تتجه نحو مدينة بغداد ، وذلك بتنسيق حركة النزوح من الريف الى الحضر بحيث تتناسب وحاجات النمو الاقتصادي والاجتماعي لكل منطقة من مناطق القطر . وقد دخل الى مدينة بغداد في عام ١٩٨٧ نحو ٧٩٧ر٦٣٥ مهاجرا[*] يشكلون ٢١% من سكان المدينة دخلوا إليها من خارجها ، سواء من محافظات أخرى أو من خارج العراق . ومن بين هؤلاء المهاجرين ٦٥٤ر٠٠٠ شخص قدموا اليها من الريف ، يشكلون نحو ٨٢% من أجمالي الهجرة الداخلة إليها في عام ١٩٨٧[٢٧] .

٣ . **مستقبل النمو السكاني :**

تميزت فترة الثمانينيات وما بعدها بأرتفاع مستويات الخصوبة ، وكانت التوقعات تشير الى انها ستبقى كذلك حتى نهاية القرن العشرين بالرغم من الانخفاض النسبي الذي قد يحصل لها فيما بعد[٢٨] .

ففي عام ١٩٨٠ قدر معدل المواليد الخام بنحو ٤٣ر٧ في الألف بحسب نتائج مسح الظواهر الحيوية ، للعام المذكور[٢٩] ، أنخفض الى ٣٨ في الألف في عام ١٩٩٠-١٩٩٥[٣٠] . وتبعا لذلك أتجه معدل الخصوبة الكلية بالمسار نفسه ، فبعد أن بلغ ٧ر٣ مولود / أمرأة سنة ١٩٨٠[٣١] أنخفض الى ٥ر٧ مولود/أمرأة سنة ١٩٩٠-١٩٩٥ .

وفي ضوء تحليل معدلات الإنجاب المشار ليها ، وهي ما زالت مرتفعة ، يمكن التنبؤ بأن معدلات نمو السكان السائدة والتي كانت تتميز بالأرتفاع ، ستستمر لما بعد عقد التسعينيات لاسيما وأن التوقعات كانت تشير الى أنخفاض معدل الوفيات من ٧ر٨ في الألف سنة ١٩٨٠-١٩٨٥ الى ٨ر٥ في الألف سنة ١٩٩٥-

٢٠٠٠ . كما أن انخفاض الخصوبة لن يكون معنويا في العراق وأغلب الأقطار العربية لضعف فعالية برامج تنظيم الأسرة .

وبعد سنوات من العدوان الثلاثيني وفرض الحصار الاقتصادي اتجهت السياسة السكانية في العراق الى تنظيم الأسرة وتصغير حجمها بحيث تتناسب والظرف الاستثنائي الذي يمر فيه القطر . وتقود هذا الاتجاه جمعية تنظيم الأسرة العراقية حيث قامت بفتح ٣١ عيادة استشارية وشعبية وتطوعية حتى نهاية عام ١٩٩٤[٣٢] .

ويتوقع استمرار الاتجاه الأخير المؤيد لسياسة تنظيم الأسرة في المستقبل المنظور وذلك لأستمرار التأثير السلبي للحصار الاقتصادي ، حتى بعد رفعه ، لسنوات عديدة . وهذا يجعلنا نفترض استمرار هجرة الذكور بحثا عن فرص العمل مما سيؤدي الى انخفاض مستويات الخصوبة . وقد أشارت التوقعات الى انخفاض معدل المواليد الخام الى ١ر٣٦ في الألف عام ٢٠٠٠-٢٠٠٥ وبنسبة انخفاض قدرها ٥% عن عام ١٩٩٠-١٩٩٥[٣٣] . وإذا ما رافق انخفاض الخصوبة ارتفاع معدلات الوفيات فإن ذلك سيؤدي الى انخفاض معدل النمو عن ذي قبل وبالتالي زيادة سكان العراق بأرقام معتدلة كما يظهرها الجدول (٣) .

وفي عام ١٩٨٠ توقع القسم السكاني التابع للأمم المتحدة أن يصل عدد سكان العراق عام ٢٠٠٠ الى نحو ٢٤ مليون نسمة بمعدل نمو يتراوح ما بين ٥ر٢% و ١ر٣% سنويا[٣٤] . ويعد هذا الرقم معقولا ، فهو بموجب التقدير المعتمد على معدل النمو المنخفض للفترة عام ١٩٨٧-١٩٩٧ والمتوقع ان يستمر لبعض السنوات والبالغ ٢ر٣% والمتوقع ان يصل العدد الى ٠٠٠ر٠٥٤ر٢٤ نسمة . بينما يرتفع العدد الى ٠٠٠ر٢٣٠ر٢٤ نسمة اعتمادا على معدل النمو المرتفع للفترة العادية من ١٩٥٧-١٩٧٧ والبالغ ٢٧ر٣% .

وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بمستوى الخصوبة في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين إلا أنه يمكن التوقع بعدد السكان في عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠ على أساس استمرار معدل النمو المنخفض والمشار إليه الى سنوات قادمة، كما يظهرها الجدول أدناه :

جدول (٣)

توقعات سكان العراق بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٢٠ على أساس معدل النمو المنخفض

السنة	السكـــان
٢٠٠٠	٢٤ر٠٥٤ر٠٠٠
٢٠١٠	٣٢ر٣٨٩ر٣٩٠
٢٠٢٠	٤٣ر٦١٣ر٢٢٩

المصدر : حسابات الباحث

وخاتمة القول : فإن كافة المؤشرات تشير الى استمرار نمو السكان في العـــراق بمعدلات مرتفعة وبمستوى يقرب من الثبـــات لاســيما خـــلال العقـــود الأربعـــة المنصرمة .

وخلال المدة ما بين آخر تعدادين (١٩٨٧-١٩٩٧) انخفض معدل النمـــو قليلا قياسا بالمدة التي سبقتها فبلغ ٣% وهو بعكـــس تنـــاقص الســـكان ، بســـبب الوفيات او الهجرة الى الخارج خلال الحرب العراقية الإيرانية وعدوان الثلاثيـــن دولة التي شنت على العراق عام ١٩٩١ وما رافقها من حصار اقتصادي .

وحتمت الظروف الصعبة المذكورة حدوث انخفاض آخر للخصوبـــة فـــي النصف الثاني من عقد التسعينيات ، ففي المدة ١٩٩٣-٢٠٠٠ انخفض معدل النمو الى ٩ر٢% سنويا .

وهذا يتطلب توفير بيئة مناسبة لتحقيق معدلات إنجاب تتلاءم مع معـــدلات النمو السكاني المرغوبة خلال المرحلة الحالية والمستقبلية .

وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بمستوى الخصوبة في الربـــع الأول مـــن القرن الحادي والعشرين إلا انه يمكن التوقع بزيادة السكان من ٢٤ مليون نســـمة عام ٢٠٠٠ الى نحو ٤٣ مليون نسمة بعد عقدين من الزمن .

الهوامش والمصادر :

1 - U.N. , Population Division , Dept. of International of Economic and social Affairs and the U.N Fund for population Activities , Pop. Policy Compendium , Iraq. 1980 , P. 3 .

٢ - عبد الرحيم عمران ، سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا ، نيويورك ، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ٩٨٨ ، ص١١٧ .

٣ - رياض طبارة ، "تحديات الديموغرافيا" ، النشرة السكانية ، الاسكوا ، بغداد، عد ٣٣ ، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨ ، ص٦-٧ .

4 - UNDP, Human Development Report , 1995 , New York 1996 , Tables 21 & 47 .

٥ - الجهاز المركزي للاحصاء ، بعض المؤشرات الديموغرافية لسكان العراق من نتائج مسح الظواهر الحيوية لسنة ١٩٨٠ ، أعداد فيحاء هاشم الآلوسي، بغداد ، جدول (٢) . أنظر أيضا : عباس فاضل السعدي ، مقاييس الخصوبة وتباينها الأقليمي في العراق" ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت، مجلد ١٧ ، العدد ٣ ، خريف ١٩٨٩ ، ص٢٦٩ .

٦ - الجهاز المركزي للاحصاء ، تعداد السكان لعام ١٩٨٧ لمجموع القطر ، جدول ٤٥ ، ص٢٨ ، والمجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ .

7 - U.N. , ESCWA, Demographic and Related Socio-Economic Data , Sheets No. 9 , Amman , 1997 , Table 3, P. 28 .

8 - Ibid, 1987 , No. 5 , P. 65 .

9 - Ibid , P. 65 .